



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور القطاعات الأولية

الزراعة





5.....	الملخص التنفيذي
8.....	أولاً: المقدمة
11.....	ثانياً: تأثير جائحة كورونا على قطاع الزراعة
30.....	ثالثاً: توصيات عامة
32.....	رابعاً: حزمة تحفيزية مقترحة لمساعدة قطاع الزراعة
34.....	خامساً: ما تم تنفيذه من توصيات قطاع الزراعة في تقرير حالة البلاد لعام 2019



الملخص التنفيذي

تهدف هذه المراجعة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما آثار جائحة "كورونا" على قطاع الزراعة؟
- كيف كان أداء المؤسسات الزراعية الحكومية في التعامل مع الجائحة في ظل محدودية الموارد؟
- كيف كان أداء قطاع الزراعة في التعامل مع الجائحة؟
- ما آثار تحويل جزء من موازنات المؤسسات الزراعية الحكومية لمواجهة الأزمة؟
- ما تأثير الجائحة على مواصلة المؤسسات الزراعية الحكومية إنجاز أولوياتها المعلنة؟
- ما مدى الترابط بين التوجهات الرسمية المعلنة تجارة قطاع الزراعة والموازنات المقررة للمؤسسات الزراعية الحكومية؟
- ما التوصيات الفنية المحددة التي يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الزراعي والتغلب على معيقات التنفيذ؟

وقد أضاف فريق إعداد المراجعة سؤالاً وُضع قبل تلك الأسئلة في الترتيب التسلسلي، وهو: ما موقف الحكومة من القطاع الزراعي قبيل أزمة جائحة كورونا وأثناءها؟ كما أضاف الفريق توصيات عامة في ضوء النتائج التي خلصت إليها المراجعة. ثم اقترحت حزمة اقتصادية لتحفيز قطاع الزراعة يؤمل أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار بعد أن قدمت حزمة من التحفيزات لقطاعات أخرى.

وقد أبرزت المراجعة أن الحكومة استثنت قطاع الزراعة من التحفيز الذي قدمته لقطاعات أخرى في أواخر عام 2019، ثم استثنته مجدداً من الحزمة التحفيزية التي قدمتها أثناء أزمة الجائحة.

وفي ما يتعلق بآثار جائحة كورونا على قطاع الزراعة، فقد كان الأسبوعان الأول والثاني على بدئها في الأردن (بعد منتصف آذار 2020) قاسيين بسبب الخسائر في المحاصيل ونفوق الحيوانات والدواجن. وبدأت الأمور تتحسن بعد الأسبوع الرابع. ثم أدى منع التصدير لفترة قصيرة ووضع سقف سعري لبعض المحاصيل من قبل الحكومة. إلى الإضرار بمصالح المزارع ومربي الأغنام على حد سواء.

وقد أدت المؤسسات الزراعية الحكومية أدواراً متفاوتة، وأهمها وزارة الزراعة التي أعاق دورها ما شاب تصاريح التنقل من مشكلات، لكنها بدأت منذ (شهر حزيران 2020) باستعادة نشاطها المعتاد. أما المركز الوطني للبحوث الزراعية، فقد تواصل مع الميدان

عبر وسائل الاتصال، وقدم رسائل مهمة للمزارعين، وأنتج أفلاماً قصيرة، ونشط في البيئة المحيطة به في تقييم المؤسسات الحكومية. وأجلت مؤسسة الإقراض الزراعي استحقاقات بعض القروض، وهي تتهياً لتعديل خطتها الإقراضية لمواجهة المسؤوليات المستجدة في ظل استمرار الجائحة وآثارها، مع الأخذ في الحسبان قيمة التحصيلات من المقترضين وحجم السيولة المتوفرة لديها بعد توقف لخمسـة أشهر عن تحصيل القروض المستحقة. وفي ما يتصل بالقطاع الخاص، فقد كان أداءه لافتاً، فوكلاء البيع بالعمولة (الكومسيونجية) في أسواق الجملة قاموا بدورهم كما لو كانت الظروف طبيعية، فقدموا المساعدة للمزارعين على شكل أجور للعمال وللنقل وقروض مالية وعينية، كما كان المصدرون جاهزين لأداء دورهم، وكذلك الحال بالنسبة إلى موردي مستلزمات الإنتاج، إذ قدموا المستلزمات لفئة واسعة من المزارعين بالبيع الآجل. وفي السياق نفسه، لم يتوان المزارعون عن توريد منتجاتهم للأسواق في ظل ظروف صعبة، نتيجة القرار الحكومي بمنع التصدير ووضع سقف سعري للمنتجات، وكان على المزارع وحده أن يتحمل انخفاض الأسعار من جهة، وخفضها عند ارتفاعها من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك منع العمال الوافدة المغادرة من العودة إلى الأردن.

وكان الخصم من موازنات المؤسسات قد أدى إلى وقف بعض المشاريع وتراجع الخدمات المقدمة للمزارعين. وأثر الخصم من موازنة وزارة الزراعة على مخصصات مشاريع اللامركزية في المحافظات وأدى إلى توقف هذه المشاريع. وكذلك كان حال المركز الوطني للبحوث الزراعية الذي خصم من موازنته 15% من المخصصات الجارية و25% من المخصصات الرأسمالية. أما مؤسسة الإقراض الزراعي، فإن توقفها عن تحصيل قروضها المستحقة لمدة خمسة أشهر من المتوقع أن يؤدي إلى تقليل السيولة لديها لعام 2020 بنسبة 30% تقريباً.

وعملياً، أدى تعليق الدوام الكامل للموظفين لمدة شهرين إلى توقف برامج المؤسسات الزراعية الحكومية ومشاريعها. كما أن مواصلة إنجاز الخطط التي وضعتها هذه المؤسسات قد تأثرت بشكل كبير في ظل الخصم الذي جرى على موازنتها.

وقد عانت المؤسسات الزراعية الحكومية من الطموحات الكبيرة لديها، ومن التوجهات الرسمية المعلنة التي تتجاوز قدراتها. وتظهر تلك المعاناة عادةً عندما يتم إقرار الموازنات من قبل الحكومة والتي غالباً ما تأتي دون مستوى التوقعات والاحتياجات. وبناء عليه، فإن أثر الخصم من الموازنات بسبب أزمة الجائحة كان بالغ التأثير، بخاصة ما يتعلق بالخصم من المخصصات الرأسمالية الذي أدى إلى وقف مشاريع المؤسسات بنسبة تتراوح بين 30% و50%.

وبشأن التوصيات التي قدمتها المؤسسات الزراعية الحكومية، فهي تشمل إعادة هيكلة وزارة الزراعة، وإدخال التكنولوجيا الأحدث للزراعة، وعدم خصم مساهمة الحكومة في صندوق إدارة المخاطر من موازنة الوزارة، وتسهيل إجراءات المناقلة المالية في الموازنة الرأس مالية وموازنة اللامركزية في ضوء قرار تخفيض الموازنة. وكذلك زيادة مخصصات البحوث للمركز الوطني للأبحاث الزراعية، والسماح له بتوقيع اتفاقيات المشاريع مباشرة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يضاف إلى ذلك زيادة رأسمال مؤسسة الإقراض الزراعي تدريجياً وصولاً إلى الضعف، وزيادة قيمة سلفة البنك المركزي التي يقدمها للمؤسسة وتخفيض الفائدة عليها.

أولاً: المقدمة

بدأت جائحة كورونا في وقت كان فيه قطاع الزراعة قد دخل مرحلة الإنهاك بعد معاناة بدأت في عام 2016، وتعمقت في عامي 2017-2018، وبلغت ذروتها في عام 2019. وكان أبرز ما عانى منه القطاع إغلاق السوقين العراقي والسوري الذي بلغ ذروته في منتصف عام 2015، فتوقفت الصادرات الأردنية من الخضار والفاكهة إلى السوق العراقي الذي كان يستقبل 200 ألف طن سنوياً من هذه الصادرات، ولحق بة السوق السوري الذي كان يستقبل 250 ألف طن سنوياً (تم تحويل نحو 50% من صادرات الأردن لسوريا ولبنان -بعد توقفها- إلى أسواق الخليج).

كما تراجعت صادرات المملكة إلى الأسواق الأوروبية بسبب إغلاق الحدود السورية، وتوقف النقل البري المبرد الذي يمر عبر سوريا إلى أوروبا، فانخفضت من 60 ألف طن في عام 2010 إلى أقل من 20 ألف طن في الوقت الراهن تنقل جواً بواسطة طائرات الركاب. وكان من المتوقع أن تصل هذه الصادرات إلى ما لا يقل عن 100 ألف طن لولا أحداث "الربيع العربي". وكانت صادرات المملكة من الخضار والفاكهة قد تراجعت بصورة متزايدة خلال السنوات 2015-2019 وبلغت على التوالي (بالألف طن): 870، 850، 573، 513، 524.

وقد عانى قطاع الزراعة خلال الفترة بين النصف الثاني من عام 2016 ومطلع آب 2020، من التردد والارتباك الحكوميين في مسألة تنظيم العمالة الوافدة التي لم تجد طريقها للتنظيم بعد، في ظل افتقاد الأمل على المديين القريب والمتوسط في إحلال العمالة المحلية مكانها، فغدا من الصعب توفير العمالة الوافدة للعمل في المزارع، خاصة أن غياب التنظيم قد أبقى على ظاهرة تسرب هذه العمالة من قطاع الزراعة إلى بقية القطاعات الاقتصادية. وفي عام 2019 رفعت الحكومة رسوم العمالة الزراعية الوافدة من 125 ديناراً سنوياً إلى 550 ديناراً، وفي أثناء أزمة "كورونا" أوقفت الزيادة حتى نهاية عام 2020. وفي المحصلة، أدى عدم توافر العمالة الزراعية الوافدة، وتسربها إلى قطاعات أخرى، ورفع الرسوم السنوية المفروضة عليها، إلى ارتفاع أجورها على المزارعين، لتصبح الأجرة الشهرية للعامل الدائم في المزرعة 500-600 دينار. أما عامل المياومة فقد ارتفعت أجرته اليومية إلى 30 ديناراً. وهذه الأجور تنطبق على جميع أنواع المزارع (مزارع الدواجن، والأبقار، والخضار، والأشجار المثمرة).

وقد خاض القطاع مرحلة قاسية في عام 2018 عندما أقدمت الحكومة على فرض ضريبة مبيعات على مستلزمات الإنتاج الزراعي بل وعلى المنتجات الزراعية نفسها (الخضار والفاكهة ومنتجات الأشجار المثمرة)، كما شملت هذه الضريبة لحوم الدجاج

وبيض المائدة. وشهد مطلع عام 2018 تحركات احتجاج متواصلة من المزارعين على هذه الضريبة، إلى أن تم إلغاء الضريبة عن مستلزمات الإنتاج وعن معظم المنتجات الزراعية في نهاية العام نفسه.

وفي عام 2019 لم تدفع الحكومة مساهمتها السنوية (3 ملايين دينار) بحسب قانون إدارة المخاطر الزراعية، واكتفت بدفع مليون دينار فقط، وخصمت مليون دينار من موازنة وزارة الزراعة، أي كأنها لم تدفع شيئاً.

وكانت مفاجأة كبيرة أن تعلن الحكومة خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني 2019 عن ثلاث حزم لتحفيز عدد من القطاعات الاقتصادية دون أن يشمل هذا قطاع الزراعة. وقد تكرّر ذلك ثانية في زمن جائحة "كورونا"، فرغم ظروف الحظر التي شملت قطاع الزراعة إلا أن هذا القطاع استثنى من الحزم التي أصدرتها الحكومة لتحفيز عدد من القطاعات الاقتصادية.

والأهم أن نهج التخطيط متوسط وبعيد المدى للقطاع الزراعي لم يستقر بعد، إذ كان تغيير الخطط هو السائد، حتى إن القطاع لم يشهد تنفيذ خطة واحدة منذ أن صدرت الاستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية الزراعية (2002-2010). وبدأ الخلل واضحاً عندما شهدت الفترة (2016-2018) ثلاث حكومات بثلاث خطط خلال ثلاث سنوات؛ تمثلت في الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (2016-2025) التي وضعت في عام 2016، وخطة تحفيز النمو (2018-2022) التي وضعتها الحكومة التالية في عام 2017، ثم برنامج الحكومة لعامي 2019-2020 الذي وضعته الحكومة التي تلتها في عام 2018. ثم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية للاعوام 2020-2025 (على خطى النهضة)، والتي تم إعدادها في شهر آب 2020 وهذا ما جعل التخطيط لقطاع الزراعة يقتصر على التخطيط السنوي الذي تقوده الموازنات السنوية. ويشار هنا إلى أن آخر هذه الخطط (برنامج الحكومة لعامي 2019-2020) لم يتطرق للزراعة إلا بجمل قليلة وعامة جاءت في المحور الثاني من البرنامج المسمى "دولة الإنتاج"، ولم تتجاوز في مجملها عشرة أسطر؛ فقد ورد في الصفحة 31 من البرنامج: "سيكون تركيز الحكومة خلال العامين المقبلين على القطاعات الاقتصادية التي يتمتع بها الأردن بميزة تنافسية للتصدير إلى الأسواق الخارجية، والصعود في سلسلة القيمة مثل الزراعة". وورد في الصفحة التي تليها: "ولترجمة هذه الأولوية ستقوم الحكومة بتنفيذ إجراءات خاصة بالزراعة: (1) تقديم المساعدة الفنية والحوافز المالية للمزارعين لإنتاج محاصيل ذات كفاءة في استخدام المياه والاستفادة من التكنولوجيا (مثل الزراعة المائية) التي تتطلب فنيين أردنيين ماهرين. (2) التركيز على الزراعة العضوية والتمور والنباتات العطرية".

وبذلك يكون البرنامج قد أغضل الكثير والأهم مما يمكن الاهتمام به في قطاع الزراعة،
مثل:

- قطاع الثروة الحيوانية كاملاً (الدجاج، والأغنام، والأبقار).
- وادي الأردن وخصوصيته وميزته المناخية التي تؤسس لميزة نسبية في فصل الشتاء.
- ضرورة رفع رأسمال مؤسسة الإقراض الزراعي.
- مشكلة العمالة وتسرب العمالة الوافدة من قطاع الزراعة.
- توفير وسائل النقل للصادرات براً وبحراً وجواً.
- تطوير أسواق الجملة ومزاداتها التي تقرر أسعار المزارعين.
- المحافظة على الغابات وعلى أراضي الحراج.
- تنمية المراعي والثروة الحيوانية في البوادي، وتطوير مشاريع الحصاد المائي فيها.

وتتلخص مطالب المزارعين كما عبّروا عنها في احتجاجاتهم التي بدأت قبل انتشار
"كورونا"، بما يلي:

- الحماية الكاملة للمنتجات الزراعية المحلية طوال فترة توافرها.
- توفير العمالة الوافدة للزراعة.
- خفض رسوم العمالة الوافدة بإعادتها إلى ما كانت عليه سابقاً (125 ديناراً للعامل في السنة).
- توفير الشحن المبرد لنقل الصادرات الذي عادةً ما ترتفع أجوره إلى الضعف في فترة الصيف.
- خفض رسوم أسواق الجملة المقدرة 15 ديناراً لكل طن من الفواكه، و10 دنانير لكل طن من الخضار.
- إلغاء ضريبة المبيعات على ما تبقى من مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية.
- جدولة قروض مؤسسة الإقراض الزراعي في فترة السنوات الثلاث الأخيرة ومن دون فوائد.
- إلغاء بند "فرق الوقود" في فاتورة الكهرباء للأبار الزراعية المرخصة.

ومن المؤكد أن هذه المطالب ستتزايد في قطاع يتسم بحساسية مضطربة بسبب خضوعه لعوامل البيئة الجوية للأمراض النباتية والحيوانية والآفات الزراعية وحساسية منتجاته وخضوعها لعامل الموسمية وتقلبات الأسعار، ما يرفع من عامل اللايقين ويرتب على القطاع مخاطر عالية.

وفي ظل غياب قاعدة بيانات زراعية شاملة، وعدم توفير ونشر كل ما يحتاجه المزارع والقطاع الخاص من بيانات ومعلومات لتبني عليها القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسويق، يزداد عامل اللايقين، وتراجع القدرة على التنبؤ لدى المزارعين، ويزداد معهما عامل المخاطر إلى درجة كبيرة.

وقد زادت حدة مطالب المزارعين بعد انتشار جائحة كورونا التي زادت أوضاعهم صعوبة حتى بلغت حالة غير مسبوقة من التراجع وعلى مستوى الإنتاج الحيواني (الدواجن والأغنام والأبقار)، والنباتي (الخضار والفواكه والأشجار المثمرة).

ثانياً: تأثير جائحة كورونا على قطاع الزراعة

يمكن اكتشاف تأثير جائحة كورونا على قطاع الزراعة من خلال مناقشة المحاور الثمانية التالية:

- موقف الحكومة من القطاع الزراعي قبيل الجائحة وأثناءها.
- آثار الجائحة على قطاع الزراعة.
- أداء المؤسسات الزراعية الحكومية في التعامل مع الجائحة في ظل محدودية الموارد.
- أداء قطاع الزراعة في التعامل مع الجائحة.
- آثار تحويل جزء من موازنات المؤسسات الزراعية الحكومية لمواجهة الأزمة.
- تأثير الجائحة على مواصلة الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية إنجاز أولوياتها المعلنة.
- مدى الترابط بين التوجهات الرسمية المعلنة تجاه قطاع الزراعة والموازنات المقررة للمؤسسات الزراعية.
- التوصيات الفنية المحددة التي يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الزراعي والتغلب على معيقات التنفيذ.

وستتولى المراجعة الإجابة عن هذه الأسئلة استناداً إلى آراء ووجهات نظر أوساط المؤسسات الزراعية الحكومية إلى جانب آراء ووجهات نظر معدي هذه المراجعة.

1. موقف الحكومة من القطاع الزراعي قبيل الجائحة وأثناءها

في مطلع عام 2018، ورغم أزمة قطاع الزراعة، فرضت الحكومة ضريبة مبيعات على مستلزمات الإنتاج، ما أدى إلى احتجاجات واسعة من قبل المزارعين استمرت لأسبوعين وأسفرت عن عدول الحكومة عن قرارها في شهر أيلول من العام نفسه.

في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني 2019، قدمت الحكومة لقطاعات الصناعة والسياحة والنقل حزمة اقتصادية تحفيزية من أجل مواجهة التباطؤ في الاقتصاد، وحرمت قطاع الزراعة من أي حزمة تحفيزية.

في شهري أيار وحزيران 2020، قدمت الحكومة حزمة اقتصادية تحفيزية لعدد من القطاعات من بينها السياحة والصناعة والنقل، ولم تقدم لقطاع الزراعة أي حزمة تحفيزية.

2. آثار الجائحة على قطاع الزراعة

1-2 عدم تمكن المزارعين من الوصول إلى مزارعهم ومتابعة أعمالهم اليومية لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً، ما أربكهم وأربك قطاع الزراعة بأكمله، ونتج عن ذلك تلف المنتجات الزراعية والحيوانية ونفوق الحيوانات، خاصة في قطاع الدواجن. ومن جانب آخر، تأخرت الزراعة عن مواعيدها في الموسم اللاحق.

2-2 ضياع فرص تسويقية على المزارعين في السوقين المحلي والتصدير بسبب إغلاق الحدود وتوقف الشحن التجاري.

2-3 عندما بدأ رفع الحظر التدريجي عن المزارعين، لم تكن تصاريح التنقل كافية ولا عادلة، فعمل القطاع لمدة (10 أيام) بنصف طاقته بسبب الحجر المتدرج وفوضى تصاريح التنقل، ثم بدأ التحسن عندما سُمح للبقالات في الأحياء بالعمل.

2-4 بعد ذلك جاء قرار وزارة العمل بإلزام العمالة الوافدة بعدم العودة إلى الأردن في حال سفر العامل إلى بلده، ليفاقم أزمة العمالة الوافدة التي كانت قد بدأت قبل الجائحة، إذ أدى ذلك إلى تراجع أعداد العمالة الوافدة وارتفاع أجورها، فلم تعد المزارع قادرة على العمل بطاقتها الكاملة.

2-5 وعندما ارتفعت أسعار بعض المنتجات، اتجهت الحكومة لوضع سقوف سعرية لبعض المنتجات من الخضار، وكان على المزارع أن يتحمل وحده وزر الأسعار في الاتجاهين؛ انخفاضاً وارتفاعاً.

6-2 لقد طال الحظرُ جميع حلقات سلسلة الإنتاج، ومن المعلوم أن تأخر حلقة واحدة كفيل بتعطيل عملية الإنتاج برمتها، فإذا تأخرووصول السماد تعطل الإنتاج، والأمر نفسه عند تأخرووصول المبيدات أو العمال أو مياه الري.

3. أداء المؤسسات الزراعية الحكومية في التعامل مع الجائحة في ظل محدودية الموارد

• وزارة الزراعة

- تواصلت وزارة الزراعة مع مديرياتها في الميدان لضمان وتسهيل انسياب المنتجات الزراعية، وللحيلولة دون تقطع سلسلة أعمال التسويق، وللتأكد من وصول المنتجات إلى الأسواق.
- عندما بُدئ بمنح تصاريح التنقل، وضعت الوزارة تعليمات واضحة ومحددة لتوفير التصاريح ليس للمزارعين فقط، وإنما أيضاً للعمال الزراعيين، ولسائقي المركبات التي تنقل المنتجات الزراعية، وللوسطاء والتجار، ولمصنعي المواد الزراعية الغذائية. وقد شاب عملية توزيع التصاريح بعض الفوضى، لكن الحكومة ما لبثت أن صوّبت الوضع نسبياً، وأصبحت التصاريح تُعطى بالطرق الإلكترونية، كما زِيدت أعداد الموظفين المسموح لهم بالعمل.
- بدأت الوزارة مطلع شهر حزيران 2020، العمل بطاقتها الكاملة في تنفيذ المشاريع العاملة والتي من المقرر أن تعمل في عام 2020، سواء الواردة منها في الموازنة أو تلك الممولة من جهات داعمة خارجية. ونتيجة لتقليص الإنفاق الرأسمالي بسبب الخصم من الموازنة، فقد أعطت الوزارة أولوية التنفيذ للمشاريع العاملة (المستمرة). وستتم عملية مراجعة هذه المشاريع مطلع شهر آب لاستكشاف إمكانية البدء بتنفيذ المشاريع الواردة في الموازنة كمشاريع جديدة لهذا العام.
- يجري الإعداد في الوزارة لإطلاق حزمة من الإجراءات لمساعدة قطاع الزراعة وذلك في مطلع شهر آب.

• المركز الوطني للبحوث الزراعية

قام المركز الوطني للبحوث الزراعية بخطوات في نطاق مهامه، من بينها:

- إنتاج 33 فيلماً قصيراً بمدد تتراوح بين 1.5 دقيقة و4 دقائق، ونشرها عبر وسائل الاتصال. ومن بين هذه الأفلام 6 أفلام في موضوع التوجيهات الصحية والوقائية الخاصة بجائحة كورونا، و27 فيلماً تتناول موضوعات وألويات زراعية في ظل الجائحة.
- إنتاج رسائل وأفلام توعوية للحد من تأثير غياب المزارع عن مزرعته، مثل فيلم التلقيح المائي للنخيل، وإضافة الأسمدة والكبريت.
- تعديل (تنكات) الرش و(التراكتورات) في مجالس البلديات المشتركة في كل من محافظتي إربد والسلط.
- تقييم مقرات مؤسسات المجتمع المدني في البقعة.
- تقييم جميع معدات وآليات ومباني الدفاع المدني في محافظة البلقاء.
- تقييم جميع المؤسسات الحكومية في محافظة البلقاء.
- تقييم المدارس في عين الباشا.
- نشر الأفلام التوعوية لمواجهة الجائحة على شاشة التلفزيون الأردني بدعم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الأنشطة السابقة.
- إعداد ورقة عمل مبكرة حول تأثيرات الجائحة على القطاع الزراعي، وقد تضمنت الورقة عدداً من التوصيات، وأرسلت إلى جميع الجهات ذات العلاقة.
- إعداد وثيقتي مشاريع، وتحصيل تمويل لهما من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وهما تركزان على رقمنة القطاع الزراعي، وتعزيز سرعة استجابة وزارة الزراعة والمركز الوطني للبحوث الزراعية في إيصال المعلومات الزراعية للمستفيدين عبر تطبيق (Smart).
- تقديم إيجاز أمام جلالة الملك حول البنك الوطني للبذور وأهمية تطويره.
- اقتراح مجموعة من المشاريع للحصول على تمويل من مؤسسة الإقراض الزراعي على أساس تفضيلي وبقرروض ذات فائدة منخفضة.

يشار إلى أنه تعدد على موظفي المركز خلال الجائحة، ممارسة نشاطهم الأساسي المتمثل في إجراء تجارب البحوث ونشر نتائجها بسبب وقف الدوام لمدة تزيد عن شهرين، ثم عودة الدوام بصورة متدرجة لمدة شهرين آخرين.

• مؤسسة الإقراض الزراعي

اعتمدت المؤسسة خطة لتحفيز النمو للقطاع الزراعي استجابة للتوجيهات الملكية للأعوام (2020-2022). وتهدف المؤسسة من خلال هذه الخطة إلى تحقيق قفزة نوعية في الإنتاج الزراعي، واستمرارية تدفق الاحتياجات الغذائية الأساسية عبر سلاسل الإنتاج والتزويد وبما يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن الغذائي على المديين القصير والمتوسط، والحد من الاستيراد، ورفع تنافسية المنتجات الزراعية.

وستعمل المؤسسة على تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير برامج تمويلية مرنة وبأسعار فائدة تشجيعية منخفضة وبأجل يتناسب مع المراحل الإنتاجية لكل منها وبما يراعي قدرة المستثمرين (المؤسسات والشركات والجمعيات) على السداد ضمن مراحل الإنتاج.

وستشمل هذه الحزمة ثمانية مجالات من الأنشطة والمشاريع الخاصة بالنهوض بالقطاع الزراعي، وزيادة التنافسية بين المزارعين وخاصة الصناعات الزراعية والغذائية والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والقيمة المضافة والتي تعتمد على تكثيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وترشيد استخدام مصادر الطاقة والمياه ولها أثر واضح في استدامة الإنتاج الزراعي. الأمر الذي ينعكس على توفر هذه السلع الغذائية وديمومتها لرفد القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني وتوفيرها للمواطن الأردني بشكل دائم.

ومن هذه المشاريع:

- مشاريع الصناعات الزراعية والغذائية المتوسطة والكبيرة.
- مشاريع الخدمات اللوجستية الزراعية (التعبئة، التغليف، التخزين، التبريد، النقل المبرد).
- مشاريع الزراعات المائية والأحيوماتية (الهيدروبونيك، الأكوابونيك) وأنظمة الري المتقدمة.
- زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح، الشعير، الذرة).
- تمويل زراعة المحاصيل غير التقليدية ذات العوائد المرتفعة (كالزراعات الاستوائية، والأفوكادو، والمنجا، والبابايا، وأي محاصيل تحقق هذا الهدف).

- مشاريع المكننة الزراعية الحديثة.
- تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية.
- وأعطيت هذه المشاريع مميزات منها تحديد سعر فائدة تفضيلي ثابت (2%)، ورفع سقف القروض من 150 ألف دينار لتصبح بقيمة 500 ألف دينار.
- وُخصّصت هذه المشاريع للشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة والمرخصة بحسب الأصول لإحداث أكبر قدر من الأثر على التنمية.
- وُخصّص مبلغ 10 ملايين دينار للمزارعين المتضررين نتيجة عاصفة الرياح التي أمت بالمملكة خلال شهر آذار 2020، إذ تحملت المؤسسة كلفة الفوائد على المزارعين المتضررين والتي تبلغ حوالي نصف مليون دينار مع منح الصلاحيات لمديري الفروع في الميدان، والعمل جارٍ على صرف هذه المخصصات لمستحقيها من المزارعين بالتعاون مع اللجان المختصة في وزارة الزراعة.
- وفي ضوء ظروف القطاع الزراعي وخاصة في ظل جائحة كورونا وما نتج عنها، قررت المؤسسة تأجيل أقساط المزارعين ومستحقاتهم كما يلي:
- وقف تحصيل الأقساط المستحقة على المزارعين خلال الفترة بين شهري نيسان وآب 2020.
- استمرار إجراء التسويات اللازمة لأقساط المزارعين المستحقة والبالغة حتى بداية حزيران 2020 مبلغ 53 مليون دينار (43 مليون دينار رأسمال، و10 ملايين دينار فوائد)، لتشمل حوالي 40 ألف مزارع، إذ وُضعت خطة لإمهال المزارعين تمتد لثلاث سنوات (2020-2023) ووفقاً لآلية تضمن التخفيف عنهم واستدامة المؤسسة وتدفعاتها المالية.
- اتخذ مجلس إدارة المؤسسة قراراً بإضافة وسيلة إضافية لوسائل التسديد المعمول بها (ضمانات القروض)، وذلك من خلال اعتماد الكمبيالات التجارية، مما يوسع الضمانات، بخاصة أن الشيكات لا تتوافر لكثير من صغار المزارعين.
- خفّضت المؤسسة أسعار المربحة بأكثر من نقطة مئوية واحدة، لتصبح أقل من 2.5% بالسعر الثابت لمشاريع تشغيلية متفق عليها مع مؤسسات المجتمع المدني (نقابة المهندسين الزراعيين، والهيئة الخيرية الهاشمية للمصابين العسكريين)، إضافة لبرنامج التمويل الريفي الذي تنفذه المؤسسة في مناطق الريف والبادية منذ عام 2016.
- تم استكمال توقيع اتفاقية مشروع الاستثمار وانتشال الأسر الريفية من الفقر، بين

المؤسسة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال فترة التعطل (أزمة كورونا) بقيمة قدرها 2 مليون دينار. وتهدف الاتفاقية إلى تحسين الإنتاج الحيواني وتطويره من خلال تمويل شراء الأصناف المحسنة، بالإضافة إلى تمويل الأعمال الريفية التي من شأنها المساهمة في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة.

- خففت المؤسسة الشروط الخاصة بتملك الجرارات الزراعية، وذلك بإلغاء شرط الملكية الزراعية، بهدف تشغيل من أراد تملك جرار زراعي لهذه الغاية.

ومن الإجراءات الإدارية التي اتخذتها المؤسسة :

- تفعيل الدوام الرسمي لبعض الفروع خلال الجائحة.

- مخاطبة مديري دائرة الأراضي لغايات الدوام، لترابط عمل الدائرة مع عمل المؤسسة، وذلك لإجراء الرهونات للمزارعين الذين يحتاجون لرهن أراضيهم كضمان للقروض. وكذلك مخاطبة سلطة وادي الأردن لاستثناء الوحدات الزراعية المتضررة من براءة الذمة، لأن السلطة لا تعطي براءة ذمة للمزارع الذي لم يسدد أثمان المياه. وتمت الاستجابة لذلك خلال فترة التعطل.

- وضع الخطة الإقراضية للمؤسسة لعام 2020 في نهاية عام 2019، وهي تشمل مجالات الاستثمار التنموية ومشاريعها الموجهة الهادفة لخلق فرص عمل ذات مردود سريع، إذ بلغت قيمة المخصصات الإجمالية 49 مليون دينار، وستخضع هذه المخصصات للمراجعة على إثر التعطل.

ومن المتوقع أن تنخفض قيمة المخصصات للأسباب التالية:

- وقف تحصيلات المؤسسة حوالي 5 أشهر.

- التعطل لحوالي 70 يوماً إثر الحظر الشامل نتيجة كورونا.

4. أداء قطاع الزراعة في التعامل مع الجائحة

• أداء المزارعين

- التزم المزارعون بالحظر استجابةً للتوجيهات الرسمية للحكومة وخلية إدارة الأزمة، واستمر ذلك مدة أسبوعين. لكن عدم مزاولة المزارعين لأنشطتهم الزراعية امتد لأسبوعين آخرين، لأن عملية منح تصاريح التنقل شابها ضعف التنظيم من ناحية، ومن ناحية أخرى ليس المزارعون وحدهم من يحتاجون هذه التصاريح، فهناك فئات متعددة أخرى تحتاجها أيضاً، مثل العمال الزراعيين وسائقي المركبات التي تنقل المنتجات الزراعية، ووكلاء البيع بالعمولة، والمصدرين، وموظفي أسواق الجملة.

- مثل عدم توافر العمال الزراعيين الوافدين مشكلة أساسية حالت دون تحسين أداء القطاع، وقد تفاقمَت المشكلة بسبب قرار وزارة العمل بعدم عودة العمال الوافدين الذين يغادرون المملكة.
- كان واضحاً وجود عقبات أمام عملية الإنتاج وحلقات التسويق، ما جعل انتظام وصول المنتجات إلى أسواق الجملة والتجزئة غير سهل.
- حاول العديد من المزارعين الوصول إلى أسواق التجزئة مباشرة، لكن ذلك لم يدم بسبب تدني الأسعار التي كان يدفعها تجار التجزئة ثمناً للمنتجات.
- انتظر منتجو الحليب قرار السماح لمصانع الألبان بالعمل، ومع ذلك كان استقبال المصانع للحليب لصالح الشركات وكبار المنتجين بالدرجة الأولى.
- انتظر منتجو ومزارعو لحوم الدواجن وبيض المائدة طويلاً عودة الأسواق والمحلات الكبيرة إلى العمل، لتصريف منتجاتهم بشكل كامل أو شبه كامل.

• أداء الاتحاد العام للمزارعين والاتحادات النوعية

- لم يكن للاتحاد العام للمزارعين أي تأثير، إذا ما استثنى الدور الإعلامي لبث شكاوى المزارعين.
- لم يختلف دور وموقف الاتحادات النوعية للمزارعين (مثل الاتحاد النوعي للدواجن) عن دور وموقف الاتحاد العام للمزارعين، إذ اكتفى بالدور الإعلامي لبث شكاوى مربي الدجاج.

• أداء أسواق الجملة ومصانع الألبان

أسواق الجملة هي الحلقة الأهم في سلسلة حلقات تسويق الخضار والفواكه، ومع ذلك لم تلقَ الاهتمام المناسب في إدارتها رغم ظروف الجائحة ورغم أن هذه الأسواق مركز التداول الأكثر كثافة بشرية. وكان حرياً بإدارة الأزمة أن تدرك مبكراً أن حلقات الإنتاج والتسويق الزراعي ليس فيها مراكز مكثفة للتداول غير أسواق الجملة (لا كثافة للعمال في المزارع، ولا عند الفرز والتعبئة، ولا عند التحميل، ولا عند النقل). ولو أن هذه الحقيقة أدركت في الوقت المناسب لما توقّف إمداد الأسواق بالمنتجات الزراعية الغذائية في الأسبوعين الأولين من بدء الجائحة، ولسارت عملية الإمداد بصورة طبيعية دون تعريض المزارعين للخسارة، ودون تعثر وصول المنتجات إلى المستهلكين وتأخرها. وكذلك الحال بالنسبة لمنتجي الحليب البقري الذي لا كثافة للتداول فيه غير مصانع الألبان،

والتي كان ينبغي عدم التأخير في استئناف أعمالها. لقد حال الظرف الاستثنائي الذي كانت المملكة تواجهه للمرة الأولى، دون احتواء معيقات إنتاج وحصاد وتسويق منتجات الخضار، وعرقل سرعة وسهولة انسياب الحليب والدواجن إلى الأسواق، وهو ما أعطى بعض المبررات لحالة الارتباك التي شاعت في الأسابيع الأولى من ظهور الجائحة.

• وكلاء البيع بالعمولة (الكومسيونجيون) في أسواق الجملة

استمر وكلاء البيع بالعمولة في أداء دورهم التقليدي تجارة المزارعين كما هو الحال في الظروف الطبيعية، رغم ظروف اللايقين العالية التي كانت تنذر بارتفاع المخاطر المستقبلية. ولا ينحصر دور الوكيل في بيع منتجات المزارعين، فهو يربط بين المزارع من جهة، وتجار الجملة وتجار التجزئة والمصدرين من جهة أخرى، أي أنه يلعب دور الوسيط، وهو الدور الأكثر أهمية في التسويق.

ومن الخدمات التي قدمها الوكلاء للمزارعين خلال أزمة "كورونا":

- تزويد المزارعين بأجور العمال.
 - دفع أجور نقل المنتجات لأسواق الجملة.
 - دفع أثمان العبوات (صناديق التعبئة).
 - توفير نسبة كبيرة (50%-70%) من مستلزمات الإنتاج لصغار المزارعين الذين يشكلون أكثر من 80% من المزارعين. إذ يطلب الوكيل من موردي مستلزمات الإنتاج تقديم ما يلزم للمزارع من مستلزمات على كفايته، وتسجل قيمة المستلزمات ديناً على الوكيل.
 - يتكفل 50% من المزارعين بأثمان الأشتال، و(60%-70%) من أثمان تقاوي البطاطا وقنار البصل.
 - دفع قيمة ضمانة البئر للمزارع، ذلك أن أغلب أصحاب الآبار يضمنونها للمزارعين.
 - دفع أثمان فواتير الكهرباء والمياه المنزلية لصغار المزارعين.
- ويقدّر الخبراء قيمة هذه الخدمات بما لا يقل عن 200 مليون دينار سنوياً، ليكون الوكلاء بذلك الممول الثاني للقروض بعد البنوك.

• مورّدو مستلزمات الإنتاج من الإنتاج المحلي ومن المستوردات

يقوم المورّدون بدور حيوي لتزويد المزارعين باحتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج كقروض لنهاية الموسم، وهم يفضّلون التعامل مع كبار المزارعين ممن يدفعون أثمان ما يشترون دون تأجيل، وحتى لو أُجّل الدفع فإن التسديد لاحقاً أكثر ضماناً. لكنّ المورّدين يزودون معظم صغار المزارعين بما يحتاجونه من مستلزمات الإنتاج بطريقة البيع الآجل؛ إمّا بكفالة من وكلاء البيع بالعمولة أو من دون كفالة. ويأتي حجم تمويل المورّدين لقطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بعد البنوك ووكلاء البيع بالعمولة. ويقدر خبراء قيمة هذا التمويل بنحو 150 مليون دينار سنوياً.

وقد استمرّ الموردون بتزويد المزارعين بما يحتاجونه من مستلزمات الإنتاج خلال أزمة "كورونا" كما هو الحال في الظروف الطبيعية، وذلك رغم الديون الكبيرة المستحقّة لهم على المزارعين قبل الأزمة.

• المصدرون

أظهر المصدرون استعداداً لأداء دورهم، خاصة بالنسبة لتصدير الخضار والفواكه للأسواق التقليدية التي تمثل أسواق الخليج 98% منها. ولم يُعقَّ هؤلاء عن أداء دورهم إلا القيود التي فرضت على التجارة بسبب الجائحة. وبعد انفراج الأوضاع ابتداء من نهاية شهر حزيران 2020، برزت أزمة الشحن، إذ طالب أصحاب الشاحنات بأجور شحن تزيد بنسبة 50% على الأقل عن الأجور الطبيعية. وأزمة النقل هذه تتكرر كل عام في شهري حزيران وتموز دون أن تجد حلاً.

أما المصدرون لأوروبا، فقد استعاضوا بالشحن بطائرات الركاب عن الشحن البري عبر سوريا بعد إغلاق الحدود معها، لكنهم توقّفوا عن التصدير تماماً خلال أزمة الجائحة بسبب التوقف الكامل لطائرات نقل الركاب.

5. آثار تحويل جزء من موازنات المؤسسات الزراعية الحكومية لمواجهة الأزمة

• وزارة الزراعة

خُفّضت موازنة الوزارة بنسبة 50% من المخصصات الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى التخفيض الذي أجراه مجلس النواب عند مناقشته للموازنة وإقراره لها والذي بلغ 5 ملايين دينار تقريباً. وقد أدى ذلك إلى توقّف بعض المشاريع التي كان من المتوقع إنجازها في عام 2020، بالإضافة إلى عدم وجود مخصصات لمشاريع المحافظات (اللامركزية) المستمرة منذ عام 2018، مما أعاق قدرة الوزارة على دفع مطالبات بعض المقاولين.

إنَّ ما خُصم من الموازنة لم يذهب لدعم قطاع الزراعة في مجالات غير واردة في الموازنة، كما أن الخصم طال مشاريع مجالس المحافظات الواردة في الموازنة وذلك بموجب اتفاق بين المجالس والموازنة، ولم تتوفر معلومات بعد عما حصل بينهما بهذا الخصوص. وامتدَّ الخصم ليشمل جزءاً من المشاريع، ومن المشاريع التي استُثِنيت من الخصم: صندوق المخاطر الزراعية، وإدامة عمل المحطات الزراعية، وإدامة عمل المختبرات الزراعية، واللقاحات البيطرية، والمشاريع قيد التنفيذ. كما جرى تخفيض معظم النفقات الجارية بإجراءات خاصة لكل إنفاق جارٍ، كما خُصمت مكافآت الموظفين. ولم يَطلَّ الخصمُ الرواتب وأجور العمال وتسديد مستحقات المياه والكهرباء والمحروقات.

• المركز الوطني للبحوث الزراعية

خُفضت المخصصات الجارية في موازنة المركز بنسبة 15%، وبقيمة بلغت حوالي 30 ألف دينار. كما خُفضت المخصصات الرأسمالية بنسبة 25%، وبقيمة بلغت حوالي 313 ألف دينار، مما أثار إلى حدٍ كبير في تنفيذ المشاريع الحيوية التي تضمنتها موازنة 2020. ولم يذهب ما خُصم من الموازنة لدعم قطاع الزراعة في مجالات غير واردة في الموازنة. ونُفدَّ الخصم بالتساوي على جميع البنود الرأسمالية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الخصم من الإنفاق الجاري، إذ نُفدَّ هو الآخر بالتساوي على جميع الأنشطة الجارية.

• مؤسسة الإقراض الزراعي

لمؤسسة الإقراض الزراعي موازنة مستقلة، توضع وتُقرَّر في ضوء التجارب السابقة والمستجدات وضمن أهداف محددة يقررها مجلس الإدارة مع مراعاة انسجامها مع سياسات الحكومة في قطاع الزراعة.

وتضع المؤسسة موازنتها في إطار خطة إقراضية سنوية تحدّد فيها موازنة لكل غاية من غايات الإقراض الواردة في قانونها. ولا تخلو الخطة من مرونة لنقل مخصصات القروض من غاية إلى أخرى بموافقة مجلس الإدارة.

وتظهر بين حين وآخر برامج إقراضية محددة ضمن الخطة السنوية، وهي برامج تنموية مخصصة لتحقيق أهداف مستجدة محددة تمليها سياسات الحكومة أو ظروف القطاع الزراعي.

وستخضع مخصصات الخطة الإقراضية لعام 2020 للمراجعة والتقييم بعد التعطل الناتج عن الحظر الشامل والذي امتد حوالي 70 يوماً، ووقف تحصيلات القروض

مستحقة السداد لمدة خمسة أشهر، وهو ما ترك أثراً كبيراً على توافر السيولة المتاحة للقروض لدى المؤسسة.

ويتضمن الجدول (1) عرضاً للخطة الإقراضية لعام 2020 قبيل التعديل المرتقب عليها، بينما يعرف الجدول (2) بالبرامج الخاصة الموجهة لقروض عام 2020 والتي تتم بالتعاون مع جهات داعمة خارجية، وهي جزء من الخطة الإقراضية الواردة في الجدول (1).

الجدول (1):
الخطة الإقراضية لعام 2020

الرقم	الغايات	قيمة القروض (مليون دينار)
1.	إعمار الأراضي الزراعية واستغلالها	4.8
2.	تنمية الإنتاج الحيواني وتطويره	19.85
3.	تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة	3.9
4.	مشاريع التصنيع والتسويق الزراعي	10.8
5.	مشاريع مستلزمات الإنتاج الزراعي (الحيواني والنباتي)	5.9
6.	مشاريع الميكنة والآلات والمعدات الحديثة	0.75
7.	برنامج التمويل الريفي	3
	المجموع	49

الجدول (2):

البرامج الموجهة لعام 2020 بالتعاون مع جهات داعمة خارجية

الرقم	اسم البرنامج	قيمة القروض (مليون دينار)
1.	مشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة	7.5
2.	برنامج التمويل الريفي	3
3.	مشروع تمويل المهندسين الزراعيين	0.1
4.	مشروع القرى الصحية	0.1
5.	مشروع دعم الناجين من الألغام	0.075
6.	مشروع المصابين العسكريين	0.1
7.	مشروع استخدام الطاقة الشمسية (قروض بفائدة)	0.6
8.	مشروع استخدام الطاقة بالتعاون مع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة (بدون فائدة)	0.7
	المجموع	12.175

وتتوزع البرامج التمويلية الخاصة والموجهة والمدرة للدخل وفقاً للجهات التي تتعاون مع المؤسسة في تنفيذ المشاريع، وكما يلي:

1. نقابة المهندسين الزراعيين / مشروع تمويل المهندسين الزراعيين (بمراجعة أقل من المعمول بها)، وبمخصص مقدّر بقيمة 100 ألف دينار، ويمكن زيادة المخصص في حال زاد الطلب على هذه القروض، إذ وافق مجلس الإدارة على ذلك في حال توفر السيولة.
2. وزارة الصحة / مشروع القرى الصحية (من دون فائدة)، بمخصص مقدّر بقيمة 100 ألف دينار.
3. الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وتأهيل المصابين / مشروع دعم الناجين من الألغام (من دون فائدة)، بمخصص مقدّر بقيمة 100 ألف دينار.
4. الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين / مشروع الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين (بمراجعة أقل من المعمول بها)، بمخصص مقدّر بقيمة 100 ألف دينار.
5. صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة / مشروع استخدام الطاقة الشمسية (من دون فائدة)، وسيستمر الصرف من هذا المشروع حتى إنهاء مخصصاته البالغة قيمتها 2 مليون دينار بموجب الاتفاقية.

وتعمل المؤسسة من خلال مشاريعها (كمشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، والتمويل الريفي) على زيادة فرص العمل الممكنة، وتنوع مصادر الدخل، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة- كما أنها ربطت أنشطة بعض القطاعات بمنتهج القطاع الزراعي الخام من خلال برنامج التمويل الريفي، وذلك بتوفير التمويل اللازم لهذه

الغاية منذ عام 2016. يضاف إلى ذلك أن المؤسسة تدعم مشاريع الطاقة الشمسية الممولة ذاتياً من خلال سعر فائدة منخفض عن المعمول به للقروض التي تتجاوز 15 ألف دينار (السقف الذي يمكن تمويله بالتعاون مع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة). والعمل جارٍ على صرف مخصصات مشروع إعادة تأهيل المشاريع الزراعية المتضررة نتيجة عاصفة الرياح خلال شهر آذار 2020، والذي يندرج أيضاً ضمن مجالات الاستثمار التنموية باعتباره يعيد تأهيل البنى التحتية لهذه المشاريع. ولم يجري أي خصم على موازنة المؤسسة، لأنها مستقلة إدارياً ومالياً، لكن المؤسسة ستعيد برنامجها الإقراضي لعام 2021 في ضوء ما يتوافر لديها من سيولة بعد الجائحة التي تركت آثارها على تسديد قروض عام 2020.

• المؤسسة التعاونية الأردنية

جرى تخفيض موازنة المؤسسة بنسبة 15%، وتركز التخفيض على بند "استخدام السلع والخدمات" في جانبيه الجاري والرأسمالي، وهو ما تسبب بإرباك كبير في عمل المؤسسة، لا سيما أن حجم الموازنة كان صغيراً قبل أن يطاله التخفيض.

الجدول (3):

الموازنة الإجمالية للمؤسسة التعاونية الأردنية

الوصف	القيمة (مليون دينار)
النفقات الجارية	
الرواتب والأجور والعلوات	1.445
مساهمات الضمان الاجتماعي	0.162
استخدام السلع والخدمات	0.358
نفقات جارية أخرى	0.024
مجموع النفقات الجارية	1.989
استخدام السلع والخدمات	0.1
أجهزة وآليات ومعدات	0.01
مجموع النفقات الرأسمالية	0.11
مجموع النفقات الجارية والرأسمالية	2.099

يشار إلى أن ما خصم من الموازنة لم يوجّه لدعم قطاع الزراعة في مجالات غير واردة في الموازنة. كما أن الخصم نُفذ بالتساوي على جميع البنود الرأسمالية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الخصم من الإنفاق الجاري، فقد نُفذ بالتساوي على جميع الأنشطة الجارية.

6. تأثير الجائحة على مواصلة الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية إنجاز أولوياتها المعلنة

• وزارة الزراعة

أوقفت وزارة الزراعة بعض المشاريع بعد خفض المخصصات الرأسمالية في موازنة عام 2020، كما أعادت ترتيب أولوياتها في ظل الدروس المستفادة، لتكون على النحو التالي:

- إعادة هيكلة القطاع الزراعي.
- رقمنة القطاع الزراعي.
- إدخال التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- التركيز على الإنتاج والإنتاجية والمحاصيل الاستراتيجية.
- تطوير سلسلة العمليات اللوجستية.
- تطوير سلسلة الصناعات الزراعية القائمة على المدخلات المحلية.
- تطوير سلسلة الصادرات الزراعية.

• المركز الوطني للبحوث الزراعية

أجرى المركز تغييراً على أولويات عمله، لحين تجاوزت الجائحة، وتم في هذا السياق:

- اتباع أسلوب العمل عن بعد.
- إلغاء الكثير من الأنشطة الميدانية.
- تعطّل العمل في أغلب المشاريع لعام 2020 نتيجة لتوقف إجراءات طرح العطاءات والمشتريات، وعدم قدرة الأيدي العاملة في المشاريع الوصول إلى أماكن الأبحاث والتجارب الميدانية وتنفيذ المشاريع، وعدم قدرة الباحثين على التنقل. وهو ما شمل جميع المشاريع الممولة بالمنح والبالغ عددها 34 مشروعاً.

• مؤسسة الإقراض الزراعي

ستخضع مخصصات الخطة الإقراضية لعام 2020 للمراجعة والتقييم الشامل بسبب التغيير في توافر السيولة نتيجة لتوقف المؤسسة عن تحصيل قروضها المستحقة لمدة خمسة أشهر تقريباً، والتعطّل عن العمل في ظل الجائحة والذي امتد لسبعين يوماً. ولن

يُطال ذلك المشاريع الثمانية الواردة في البرامج الموجهة والتي تبلغ قيمتها 12.2 مليون دينار من أصل الخطة الإقراضية التي تبلغ قيمتها الإجمالية 49 مليون دينار.

7. الترابط بين التوجهات الرسمية المعلنة تجارة قطاع الزراعة والموازنات المقررة للمؤسسات الزراعية الحكومية

• وزارة الزراعة

لا تستطيع الوزارة القيام بمهامها الواردة في قانون الزراعة في ظل موازنتها التي تبلغ (مضافاً إليها موازنة المركز الوطني للبحوث الزراعية) 60 مليون دينار. وكي تكون الموازنة مؤثرة وقادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ينبغي أن تزيد بما لا يقل عن 30% عن قيمتها الحالية، لتبلغ 78 مليون دينار.

لقد أدى عدم كفاية الموازنة قبل أزمة "كورونا" إلى إيقاف الترابط بين التوجهات الحكومية المعلنة تجارة قطاع الزراعة وبين الموازنات المقررة لوزارة الزراعة.

• المركز الوطني للبحوث الزراعية

تبلغ موازنة المركز حوالي 8 ملايين دينار، وتشكل 13% من موازنة وزارة الزراعة. وتستأثر النفقات الجارية بـ 67% من إجمالي الموازنة، مقابل 23% للنفقات الرأسمالية. وعليه، فإن هناك فرقاً كبيراً بين ما تعلنه الحكومة من توجهات وبين ما تمارسه على أرض الواقع ممثلاً بالموازنة التي تقرها للمركز.

• مؤسسة الإقراض الزراعي

يبلغ رأسمال المؤسسة 60 مليون دينار، وقد بلغ معدل إقراضها للمزارعين في الفترة 2017-2019 نحو 45 مليون دينار سنوياً، مثلت 9% فقط من معدل إجمالي التمويل السنوي المقدم للمزارعين في الفترة نفسها. وهذه نسبة متواضعة من إجمالي التمويل من ناحية، ومن ناحية أخرى تجعل تأثير المؤسسة على توجيه المزارعين وتحفيزهم للاستجابة للسياسات الحكومية متواضعاً أيضاً.

• المؤسسة التعاونية الأردنية

تعد موازنة المؤسسة الأقل بين جميع المؤسسات الحكومية، إذ تبلغ 2.099 مليون دينار تتوزع بين 1.99 مليون دينار مخصصات جارية، و110 آلاف دينار مخصصات رأسمالية. وبعد خصم 15% من المخصصات الرأسمالية بسبب أزمة "كورونا"، فإن المؤسسة لم تعد تجد شيئاً لتقدمه للزراعة والمزارعين، ما يعني أنها لا تجد رابطاً بين ما تعلنه الحكومة تجاه قطاع التعاون وبين الموازنة المقررة للمؤسسة.

8. التوصيات الفنية المحددة التي يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الزراعي والتغلب على معيقات التنفيذ

• وزارة الزراعة

- إعادة هيكلة الوزارة بما ينسجم مع الأولويات الجديدة وفق استراتيجية تُصمّم للأعوام (2020-2025).
- إدخال التكنولوجيا الأحدث في الزراعة بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية، واستخدام المحطات الزراعية للوزارة والمركز.
- الالتزام بفصل مساهمة الحكومة في صندوق المخاطر عن موازنة الوزارة. فمساهمة الحكومة وردت منفصلة عن موازنة الوزارة ونصّ عليها قانون الصندوق.
- يجب أن تقود الوزارة قطاع الزراعة في السنوات الخمس القادمة إلى عملية إصلاح متدرجة وشاملة، تشمل إعادة تعريف المزارع، وتطوير قانون الاتحاد العام للمزارعين، وتوجيه القطاع في ضوء الدروس المستفادة ومن ضمنها درس جائحة كورونا، والتركيز على تطوير حلقات التسويق الداخلي، وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي ترفع الإنتاجية وتخفّض التكاليف.
- استكمال تعبئة الشواغر في جدول التشكيلات.
- تسهيل إجراءات المناقلات المالية في الموازنة الرأسمالية وموازنة مجالس المحافظات (اللامركزية) في ضوء قرار تخفيض الموازنة.

• المركز الوطني للبحوث الزراعية

- زيادة المخصصات المالية للبحوث في موازنة المركز، كي لا يبقى النشاط البحثي (الذي هو أساس عمل المركز) معتمداً على المشاريع البحثية الممولة من الخارج.

- تغيير الإجراءات الإدارية المتبعة في الموافقات الرسمية على توقيع اتفاقيات المشاريع من الجهات الحكومية، والتي تشترط العودة إلى جهات مرجعية خارج المركز.
- العودة إلى الإجراءات التي كانت متبعة قبل عام 2017 والقاضية بتفويض المدير العام للمركز بتوقيع اتفاقيات قروض البحوث بالتعاون مباشرة مع وزارة التخطيط، وهو ما سيؤدي إلى مضاعفة أعداد المشاريع البحثية الممولة من الخارج.

• مؤسسة الإقراض الزراعي

- المؤسسة لديها استقلال مالي وإداري، وهي تتولى وضع خططها الإقراضية في ضوء احتياجات القطاع الزراعي ووفقاً لما تسمح به مصادر التمويل التي تعتمد أساساً على رأس مال المؤسسة، والسلف التي يمكن أن تحصل عليها من البنك المركزي بفوائد رمزية، والسيولة المتوفرة لديها والتي تعتمد بدورها على ما تحصله من القروض المستحقة على المقترضين.
- استجابة للأحوال الموسمية والمخاطر التي يتعرض إليها القطاع الزراعي وانسجاماً مع المعالجات التي تلجأ إليها الحكومة، تقوم المؤسسة بجدولة بعض القروض، والتساهل في إجراءات التحصيل من القروض المستحقة، حتى إنها تقوم أحياناً بخفض نسبة الفائدة أو إلغائها، وتحمل الحكومة القيم المالية المترتبة على ذلك.
- تحتاج المؤسسة من أجل تطوير خدماتها الإقراضية للمزارعين، إلى زيادة رأسمالها بطريقة تدريجية ولكن دائمة. كما تحتاج إلى رفع قيمة السلفة المقدمة من البنك المركزي إلى أقصى حد ممكن وخفض فائدتها إلى أدنى حد ممكن.
- إن زيادة الخدمة الإقراضية للمزارعين لا تقوم فقط على توافر المخصصات الإقراضية، وإنما تعتمد أيضاً على نسبة الفائدة على القروض، والضمانات المطلوبة للإقراض، ونسبة التحصيل من القروض المستحقة.

• المؤسسة التعاونية الأردنية

- ما تزال المؤسسة تعاني من نقص حاد في موازنتها في المخصصات الرأسمالية والجارية، ويبدو أن الخضم من موازنتها التي تبلغ قيمتها الإجمالية 2.1 مليون دينار سيتكرر في الأعوام المقبلة. لذا يجب إيقاف هذا التوجه، بل وزيادة الموازنة تدريجياً بنسبة نصف مليون دينار سنوياً وصولاً إلى 5 ملايين دينار على الأقل في عام 2026.

- إن زيادة الموازنة المقترحة في البند السابق تتيح المجال للمؤسسة للقيام بدورها التعاوني التوعوي، وتقديم الخدمات الاستشارية للجمعيات وتدقيق حساباتها ومتابعة أنشطتها والمشاكل الإدارية التي تواجهها، ومتابعة احتياجاتها لدى الجهات الرسمية، وتنشيط المعهد التعاوني.
- لا بد من توفير نافذة تمويلية للجمعيات التعاونية بأنواعها، ومنها التعاونيات الزراعية.
- لا بد من نقل النشاط التمويلي الذي تتولاه وزارة التخطيط إلى المؤسسة بأسرع وقت ممكن.
- لا بد من إعفاء الجمعيات التعاونية من ضريبة الأرباح، أو على الأقل إخضاع الأرباح التي تزيد عن 100 ألف دينار فقط للضريبة.

ثالثاً: توصيات عامة

- عدم إيقاف النشاط الزراعي في مجالي الإنتاج والتسويق في الظروف الاستثنائية (مثل ظرف انتشار جائحة كورونا)، لأن الأنشطة الزراعية لا تستدعي كثافة بشرية إلا في أسواق الجملة، والأولى أن تنصرف الجهود إلى تنظيم إدارة العمل في أسواق الجملة وفقاً للشروط الصحية بدلاً من وقف النشاط الزراعي، خاصة أن هذا النشاط يتصل بتوفير الغذاء الذي لا يمكن لسكان الاستغناء عنه.
- عدم إيقاف الصادرات إلا في ظروف الاحتياجات المحلية القصوى، وعدم إيقاف النقل وحركة التجارة، لأن الأسواق في حال توقف الصادرات ستجد بدائل عنها وستستغني عنها.
- تعاون إدارة الأزمات مع الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة لإعداد سيناريوهات متعددة والتدريب عليها، لضمان انتظام حلقات الإنتاج والتسويق وإيصال الغذاء للأسواق دون إرباك لأي حلقة من حلقات الإنتاج والتسويق.
- تجنب وضع سقف سعري، إلا إذا استدعت ظروف استثنائية ذلك؛ كوقف الصادرات أو ارتفاع الأسعار لمستويات عالية جداً لمدة تزيد عن أسبوعين. ذلك أنه من غير المنصف أن يتحمل المزارع وزر انخفاض الأسعار وارتفاعها، في حين يستفيد المستهلك في الحالين، لا سيما أن الحكومة لا تتدخل عند انخفاض الأسعار ولا حتى عند انهيارها.
- التقلبات السعريّة سمة مصاحبة للمنتجات الزراعية وبخاصة الموسمية منها. وفي الظروف الاستثنائية يمكن أن تزداد شدة هذه التقلبات نظراً لصعوبة التنبؤ والتيقن. وعليه، من الضروري أن لا يتخذ أي إجراء حكومي يمس الأسعار إلا بمشاركة المزارعين المعنيين ووزارة الزراعة.
- مثل ظرف انتشار جائحة "كورونا" فرصة لتأكيد أهمية المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، وفي مقدمتها القمح، وكذلك الشعير بوصفه مادة علفية أساسية. وربما يكون مناسباً دراسة إمكانية إضافة مواد أساسية أخرى للمخزون الاستراتيجي تتولى إدارته والإشراف عليه المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية. ويُقترح إضافة مواد مثل العدس والأرز إلى القمح والشعير، لتشكل مخزوناً استراتيجياً يكفي لاحتياجات المملكة لأسابيع.
- توفير التمويل اللازم للمزارعين من جميع المصادر التي تتوافر في الظروف العادية وهي: البنوك، وكلاء البيع بالعمولة، وموردو مستلزمات الإنتاج، ومؤسسة الإقراض الزراعي. ويتطلب ذلك تواصل إدارة الأزمة مع ممثلي هذه الجهات لمعرفة مدى استعدادهم لتوفير التمويل اللازم للمزارعين للاستمرار في إنتاجهم وتوريد منتجاتهم

كما هو الحال في الظروف العادية.

- تخفيض الفوائد البنكية وفوائد مؤسسة الإقراض الزراعي على القروض الممنوحة للمزارعين خلال الأزمة ولل موسم أو الموسمين التاليين لها، بنسبة 1%-2% على الأقل.
- دعم صندوق إدارة المخاطر الزراعية، برفع مساهمة الحكومة في الصندوق من 3 ملايين دينار إلى 6 ملايين دينار سنوياً، وعدم خصم مساهمتها هذه من موازنة وزارة الزراعة كما فعلت في عامي 2019 و2020.
- إن إقدام الحكومة على تعديل قانون صندوق إدارة المخاطر ليشمل التعويض جميع المخاطر كان خطأ كبيراً، لأن المخاطر الزراعية كثيرة ومكلفة ولا قدرة للحكومة على تغطيتها، ولن تستجيب الحكومة بسبب ذلك لمطالب المزارعين بالتعويض التي ستتكاثر، وستكون النتيجة إيقاف تطبيق القانون ليلحق بقانون دعم الثروة الحيوانية الذي أقره البرلمان بدوافع شعبية ولم يتم العمل به لأنه يحتاج لمخصصات مالية تعادل موازنة الوزارة.
- إرشاد المزارعين للتدريب على الممارسات الزراعية الفضلى في مجال الإنتاج والتسويق (GAP) من أجل خفض الفاقد من المحاصيل، خاصة الخضار والفواكه كثمار حساسة وسريعة التلف، لأن أقل تقدير لحجم الفاقد فيها (ما نسبته 20%) يعني أن الفاقد السنوي يبلغ نحو 500 ألف طن.
- تحفيز المزارعين لاستخدام التكنولوجيات الأحدث في عالم الزراعة، بتقديم قروض لهم من مؤسسة الإقراض الزراعي لمدة سنتين من دون فوائد. وسبق للمؤسسة أن قدمت قروضاً ميسرة جداً لتحفيز المزارعين على استخدام نظام الري بالتنقيط. وليبدأ ذلك من تحفيز المزارعين على الزراعة المائية.
- إيلاء الجمعيات التعاونية الزراعية والمؤسسة التعاونية الأردنية اهتماماً خاصاً، لدورها في مواجهة مشكلة صغر الحيازات الزراعية النباتية والحيوانية. إن أبرز ما تحتاجه هذه الجمعيات هو توفير نافذة تمويلية لها وبإشراف مباشر من المؤسسة التعاونية.
- لمواجهة التحديات الزراعية التي خلفتها ظروف جائحة "كورونا" وتبعات هذه التحديات، خاصة في المدى القريب حتى نهاية عام 2021، على المؤسسات الزراعية الحكومية، وفي مقدمتها وزارة الزراعة، استدراج مشاريع إنتاجية وتسويقية وبحثية وتمويلية من الدول الصديقة ومؤسساتها التمويلية والفنية، ومن المؤسسات الزراعية الدولية، ومن مؤسسات العمل العربي المشترك، وهي مؤسسات متخصصة في التمويل

والمساعدات الفنية وإنشاء الشركات الاستثمارية والمشاركة فيها.

- إجراء مجموعة من دراسات الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لتصنيع بعض المنتجات الزراعية المحلية بالتعاون مع غرف الصناعة، وذلك من أجل التأكد من جدوى تصنيع هذه المنتجات. فأيّ تصنيع للغذاء يجب أن يكون لمنتجات محلية، كما يجب أن يُبنى على أساس إنشاء زراعة تصنيعية متكاملة لا زراعة تقوم على الفوائض من المنتجات الزراعية.
- توجيه اهتمام خاص لتنمية المراعي في البادية الأردنية، بنثر البذور، وزراعة الشجيرات، ونشر المياه، والحصاد المائي، وزراعة الصبر الأملس كمحصول رعوي، وإنشاء المحميات الرعوية، وإنشاء التعاونيات لإدارة المحميات وحمايتها، وتنظيم الرعي من قبل مربّي الأغنام.
- كانت ظروف جائحة "كورونا" مثالية في إعطاء درس مهم لسياسات الحكومة تجاه العمالة الزراعية الوافدة، حول ضرورة تنظيمها بتعليمات واضحة طويلة الأجل وبما يضمن توفير العمالة لقطاع الزراعة وعدم ارتفاع أجورها.
- يحذّر التقرير الأخير لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، من احتمال أن يشهد الشتاء القادم نقصاً للغذاء وارتفاعاً لأسعاره على مستوى العالم. وفي هذه الحالة سيكون الأردن من بين الدول الأكثر تضرراً إذا لم يُبَدِّ مستوى كافياً من التحوط، خاصة على صعيد المخزون الاستراتيجي.

رابعاً: حزمة تحفيزية مقترحة لمساعدة قطاع الزراعة

- لا لمنع التصدير من المنتجات الزراعية الغذائية عند ارتفاع الأسعار، وأن يُستبدل بذلك وضع سقف سعري للسلعة التي يرتفع سعرها إلى مستوى عال جداً، على أن يُستشار المزارعون ووزارة الزراعة في ذلك، وأن يتم التسعير لكل سلعة استناداً إلى كلفة إنتاجها، وبما يضمن الاحتفاظ بنسبة ربح جيدة للمزارع.
- حماية الإنتاج المحلي برونزامة زراعية توافقية بين المزارعين والمستوردين ووزارة الزراعة، مع الاستمرار في منع استيراد زيت الزيتون وبيض المائدة.
- توفير العمالة الوافدة للمزارعين، وخفض رسم التصريح للعامل الزراعي الوافد إلى النصف.
- رفع رأس مال مؤسسة الإقراض الزراعي بمقدار 10 ملايين دينار سنوياً، ليصل إلى 180 مليون دينار تمثل ثلاثة أضعاف رأس مالها حالياً، وزيادة سلفتها من البنك

- المركزي 5 ملايين دينار سنوياً، وخفض نسبة الفائدة على هذه السلفة إلى 1.5%.
- زيادة رأس مال صندوق المخاطر إلى الضعف، ليصبح 6 ملايين دينار.
- السعي لإقرار نسب الضرائب التالية:
 1. يساوي صفر ضريبة مبيعات على مستلزمات الإنتاج.
 2. يساوي صفر رسوم جمركية بما فيها الرسوم المرافقة للرسوم الجمركية والتي تبلغ 16%
 3. يساوي على السلع المستوردة المعفاة من الجمارك وذلك بموجب قانون توحيد الرسوم والضرائب رقم (7) لسنة 1997.
 4. يساوي صفر ضرائب مبيعات على المنتجات الخاضعة لنسبة 4%، ومنها الدجاج المجمد.
- استكمال بناء قاعدة البيانات الزراعية الشاملة، وإعدادها لبدء نشر المعلومات للمزارعين ولإحتاجيها من القطاع الخاص.
- البدء بنشاط نشر البيانات إلى المزارعين والمصدرين لتحسين قدراتهم على اتخاذ القرارات المناسبة إنتاجاً وتسويقاً (المساحات التي يزرعونها، المحاصيل التي يزرعونها، ومواعيد الزراعة.. إلخ) لربط الإنتاج بالطلب في السوق، وخفض الفائض، وزيادة العجز، والتخفيف من تقلبات الأسعار، وتعزيز الميزان التجاري الزراعي، ودعم ميزان المدفوعات.
- خفض رسوم أسواق الجملة للخضار والفواكه إلى النصف، لتصبح 7.5 دينار/طن فاكهة و5 دينار/طن خضار.

• الجمعيات التعاونية الزراعية/ المؤسسة التعاونية الأردنية:

- إعفاء التعاونيات من ضريبة الأرباح، إلا ما زاد عن 100 ألف دينار، وتبدأ ب 4%.
- السماح للمؤسسة التعاونية بتدقيق حسابات التعاونيات.
- وقف تمويل الجمعيات من وزارة التخطيط وتحويله إلى المؤسسة التعاونية.

• التصنيع الزراعي

- إنجاز دراسة جدوى فنية ومالية واقتصادية لتصنيع المنتجات المرشحة للتصنيع لاستكشاف الإمكانيات في هذا المجال.
- زيادة موازنة وزارة الزراعة بنسبة 15% على الأقل، أي بزيادة مقدارها 9 ملايين دينار، لتصل إلى 69 مليون دينار، للتمكن من خدمة قطاع الزراعة والمزارعين بشكل مؤثر.
- دعم صادرات وادي الأردن شتاءً للدول الأوروبية وروسيا في فترات الإغلاق ما دام أن السوقين العراقي والسوري مغلقان.
- استخدام تسعير الموارد (مياه وتمويل وطاقة)، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية، والدعم المباشر، والمشاريع التنموية، كمحفزات لتوجيه المزارعين والقطاع الخاص للاستجابة للسياسات الحكومية.

خامساً: ما تم تنفيذه من توصيات قطاع الزراعة في تقرير حالة البلاد لعام 2019

التوصية	التنفيذ
مشروع تجميع الحيازات والحائزين المزارعين في وادي الأردن لتطوير صادرات الخضار للسوق الأوروبية.	لم ينفذ.
إنشاء قاعدة بيانات زراعية شاملة ومتكاملة.	تم تنفيذ المرحلة الأولى التي تشكل 80% من المشروع.
رفع رأس مال مؤسسة الإقراض الزراعي.	لم ينفذ.
وقف الآبار المخالفة والاعتداءات على خطوط المياه، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي، والبدء بمشاريع تحلية المياه، والبدء ببرنامج للزراعة المائية، وتطوير إدارة المياه داخل المزرعة.	وقف المخالفة والاعتداءات على خطوط المياه يسير سيراً بطيئاً، ولم ترد أنباء عن عقوبات مالية وجزائية للمخالفين.
وقف الآبار المخالفة والاعتداءات على خطوط المياه، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي، والبدء بمشاريع تحلية المياه، والبدء ببرنامج للزراعة المائية، وتطوير إدارة المياه داخل المزرعة.	في الحصاد المائي، نفذت وزارة الزراعة مشاريع برك وحفائر بسعة 27 مليون م ³ ، وهو إنجاز مقبول.
وقف الآبار المخالفة والاعتداءات على خطوط المياه، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي، والبدء بمشاريع تحلية المياه، والبدء ببرنامج للزراعة المائية، وتطوير إدارة المياه داخل المزرعة.	تحلية المياه: هناك مشروع في العقبة تابع لشركة الفوسفات بطاقة أولية متواضعة.
وقف الآبار المخالفة والاعتداءات على خطوط المياه، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي، والبدء بمشاريع تحلية المياه، والبدء ببرنامج للزراعة المائية، وتطوير إدارة المياه داخل المزرعة.	برنامج للزراعة المائية: ما يزال في طور المشاهدات التي ينفذها المركز الوطني للبحوث الزراعية.
وقف الآبار المخالفة والاعتداءات على خطوط المياه، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي، والبدء بمشاريع تحلية المياه، والبدء ببرنامج للزراعة المائية، وتطوير إدارة المياه داخل المزرعة.	تطوير إدارة المياه داخل المزرعة: ما يزال في إطار جهود الإرشاد الزراعي، وهي جهود متواضعة جداً.
دمج المؤسسات المهنية الزراعية في اتحاد المزارعين.	لم ينفذ.

لم ينفذ.	استبدال مشروع لتطوير الخدمات الصحية البيطرية بدعم أعلاف الثروة الحيوانية.
لم ينفذ.	إنشاء مؤسسة عامة للتسويق الزراعي.
لم ينفذ.	تحسين المزادات في أسواق الجملة.
سوق الجملة في إربد في طور التخطيط بعد شراء الأرض وإجراء الدراسة اللازمة.	استكمال خطوات إنشاء سوق للجملة في إربد، وتطوير سوق العارضة، وتوسعة سوق الجملة في عمان.
سوق العارضة لم يطرأ عليه شيء.	
لم تتم توسعة سوق الجملة في عمان.	
لم ينفذ.	إنشاء شركة مساهمة خاصة لتسويق الخضار والفواكه.
لم تستكمل الخطوات المطلوبة.	استكمال خطوات منح الصادرات الزراعية الأردنية معاملة تفضيلية في السوق الروسي.
لم تنظم بعد، والمزارعون يعانون من عدم توفرها وارتفاع أجورها.	تنظيم العمالة الزراعية الوافدة.
لم تنفذ.	دراسة بحثية لتطوير أداء المركز الوطني للبحوث الزراعية.
لم تنفذ.	دراسة بحثية لتطوير أداء الإرشاد الزراعي.
تم في أيلول 2018 إلغاء ضريبة المبيعات التي قررتها الحكومة في شباط 2018.	إلغاء ما تبقى من رسوم جمركية وضريبة مبيعات على مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية.
ما تزال هناك رسوم جمركية وضريبة مبيعات على ما نسبته 20% من مستلزمات الإنتاج والمنتجات.	
جهود وزارة الزراعة مستمرة في هذا الاتجاه، إلا أن مكافحة آفات الزيتون لا تتم بشكل كافٍ ومنظم على مستوى المناطق.	اهتمام بحثي وإرشادي ووقائي لزراعة الزيتون وزيت الزيتون.
لم يُطلق برنامج بهذا الخصوص، لا من قبل وزارة الزراعة ولا من قبل المركز الوطني للبحوث الزراعية.	إطلاق برنامج دائم لاستئصال سوسة النخيل الحمراء.
هناك جهود من القطاع الخاص لمكافحة انتشارها بإدارة جمعية التمور الاردنيه.	
لم ينفذ.	دراسة إمكانية اتباع دورة زراعية في الزراعة المروية تكون زراعة القمح جزءاً منها.
لم يتم دعم المؤسسة التعاونية مالياً.	دعم المؤسسة التعاونية الأردنية مالياً لتعزيز خدماتها للجمعيات التعاونية، ووقف تمويل الجمعيات من وزارة التخطيط لتتولى المؤسسة هذه المهمة.
لم يتم نقل تمويل الجمعيات التعاونية من وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى المؤسسة.	
توصيات أخرى	
1- عقد ندوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمديري المالية والتخطيط في المؤسسات الحكومية وممثلين لوزارة تطوير القطاع العام وديوان المحاسبة ومؤسسة الملك عبد الله الثاني للتميز، لتحديد أسباب ضعف إنجاز المؤسسة.	

2- إجراء دراسة بحثية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول أسباب ضعف إنجاز المؤسسات، تتكون عيبتها من الأمناء العاميين للوزارت ومديري المالية والتخطيط والمتابعة في الوزارات، وممثلي وزارة تطوير القطاع العام وديوان المحاسبة ومؤسسة الملك عبد الله الثاني للتميز.

3- تفعيل دور مجلس الشراكة بين الحكومة (وزارة الزراعة) والقطاع الخاص.

4- متابعة الأعمال النهائية على قاعدة البيانات الزراعية التي انشأتها حديثاً وزارة الزراعة للتأكد من عملها على مستوى جميع وحدات وزارة الزراعة.

5- إنشاء نظام تتبع إلزامي لتنظيم العمل الزراعي وتأطيره، يحدد مصدر المنتج ويضبط معايير صحة وسلامة الغذاء، إذ يخلق قواعد بيانات دقيقة تربط الإنتاج بالطلب، ويتبع المنتج من المزرعة إلى المستهلك وبالعكس، ويعزز دور الجهات الرقابية في تطبيق المواصفات القياسية ويضمن معايير صحة وسلامة الغذاء.